

بنشوء مجلس الدولة في 12 ديسمبر 1797 في عهد نابليون بونابرت وضعت اللجنة الأولى للقضاء الإداري الفرنسي مع أن Les اختصاص المجلس كان أو الأمر استشارياً يتطلب تصديق القنصل .وفي الوقت ذاته تم إنشاء محاكم أو مجالس الأقاليم التي كانت تصدر أحكاماً لا تحتاج إلى تصديق سلطة إدارية عليا ، إلا أن أحكامها تستأنف أمام مجلس Conseilsde Préfecture الدولة الذي كانت أحكامه تعرض على القنصل.فقد كان عمل المجلس يقتصر على فحص المنازعات الإدارية وإعداد مشروعات Justice الأحكام, فلم يكن يملك سلطة القضاء وإصدار الأحكام, ولذا سمي قضاؤه في هذه المرحلة " القضاء المقيد" أو المحجوز .وقد استمرت هذه المرحلة إلى عام 1872 حيث أصبح قضاؤه مفوضاً Retenue